



# القضية الحضرمية

البذور والمظاهر و المعالجات و الضمانات

١٧ سبتمبر ٢٠١٣ المصادف للذكرى ٤٦ لاحتلال حضرموت من قبل  
الجهة القومية لتحرير الجنوب اليمني

إعداد العصبة الحضرمية حضرموت المكلا



البيان	رقم الصفحة
(١) أصل القضية وجوهرها	٣
(٢) المشروعية القانونية للمطالبة بحق تقرير المصير لشعب حضرموت	٤
(٣) عدم شرعية وقانونية الأنظمة المتعاقبة على حكم حضرموت منذ العام ١٩٦٧م	٦
(٤) الجذور والمظاهر	٨
(٤-١) حضرموت مستقلة عبر التاريخ	٨
(٤-٢) احتلال حضرموت وإسقاط سلطاتها الشرعية بالقوة	١١
(٤-٣) انتهاكات وجرائم نظام عدن المحتل لحضرموت ( حكومة اليمن الجنوبي)	١٣
(٤-٤) انتهاكات وجرائم نظام صنعاء المحتل لحضرموت ( حكومة الجمهورية اليمنية)	١٤
(٥) المعالجات والحلول	١٧
(٥-١) الأسس والمسلمات	١٧
(٥-٢) الفترة الانتقالية	١٨
أ) أساسيات الفترة الانتقالية	١٨
ب) العلاقة بين حضرموت والدولة الاتحادية خلال الفترة الانتقالية	٢٠
(٥-٣) التسوية النهائية	٢٣
(٥-٤) خيارات المستقبل	٢٣
(٦) الأهداف والمبادئ في الفترة الانتقالية (حضرموت في طريق تحقيق السيادة والاستقلال)	٢٤
(٦-١) مقومات أساسية وإدارية	٢٤
(٦-٢) الحقوق والحريات	٢٥
(٦-٣) بناء وهيكلة المؤسسات العليا في حضرموت	٢٧
(٦-٤) بناء الاقتصاد والسياسة المالية	٢٩
(٦-٥) العلاقات الخارجية	٣١
(٧) الضمانات	٣٢

## (1) أصل القضية وجوهرها

لم تكن حضرموت يوماً ما إقليماً أو محافظة أو مقاطعة أو ولاية أو مخلاً ملحقاً باليمن شماله أو جنوبه، بل كانت حضرموت أرضاً وإنساناً مستقلة بهويتها وحدودها وثقافتها وتاريخها وحضارتها وتراثها ، و ظل الإنسان الحضرمي متميزاً عن غيره ومتمسكاً بهويته وثقافته وتاريخه وتراثه وحضارته رغم محاولات الهيمنة والوصاية المفروضة اليمنية الشمالية والجنوبية، وعليه فتعتبر الحالة التي تعيشها حضرموت الأرض والإنسان منذ عام ١٩٦٧م وإلى اليوم هي حالة استثنائية وشاذة وخارجة عن مسارها ووضعها الطبيعي تاريخياً وجغرافياً وسياسياً وثقافياً وفكرياً وإدارياً واجتماعياً ومذهبياً .

ولا يمكن أن يقبل الشعب الحضرمي بالمكابرة والاستعلاء على مطالبه المشروعة خصوصاً وأنه يركز على أسس راسخة تثبت حقه الشرعي كشعب حرم من أرضه وهويته وتاريخه وتحقيق إرادته، وإن لحضرموت الحق الكامل في العودة لوضعها وكيانها الطبيعي السابق والمستقل دون تبعية لليمن أو الجنوب من خلال التشريعات والدساتير التي تحفظ وتكفل لها تثبيت وتنفيذ تحقيق إرادتها في (تقرير مصيرها). وإن هذا الحق ثابت وأصيل حتى وإن لم تتم له أي تسوية في المنظور القريب؛ فهو حق ليس محصوراً على زمن معين ولا على فئة أو مجموعة بذاتها، وإنما حق للإنسان الحضرمي لا يسقط بالتقادم ولا التخاذل ولا يملك كائناً من كان التنازل عنه أو مصادرته عن جموع الشعب الحضرمي.

ومن هنا فإن أصل قضيتنا بدأت فصولها منذ العام ١٩٦٧م، ولم تكن أحداث عام ١٩٩٤م إلا إحدى حلقات الإجرام والظلم الذي لحق بحضرموت أرضاً وإنساناً، وعليه فإن أي تسوية تتجاهل معالجة بداية القضية وآثارها فهي تسوية مرفوضة ومحكوم عليها بالفشل.

## (2)المشروعية القانونية للمطالبة بحق تقرير المصير لشعب حضرموت

- نكث بريطانيا بجميع عقود الحماية والاستشارة التي وقعتها مع شعب حضرموت ممثلاً بسلطاته الشرعية.
- قرار هيئة الأمم المتحدة في ١٩٦٥م والذي ألزم الدول الأعضاء بعدم الاعتراف بأي كيانات سياسية تنتج عن خروج المستعمر البريطاني ما لم يتم استفتاء شعوب المنطقة عليها.
- الاستقلال الموعد والمؤجل للسلطنات الحضرية في التاسع من يناير عام ١٩٦٨.
- إنهاء عمل لجنة تصفية الاستعمار عن مواصلة أعمالها في حضرموت واستفتاء الحضارمة على مصيرهم.
- عدم دخول السلطنات المشكلة للمحميات الشرقية في اتحاد الجنوب العربي.
- عدم نص وثيقة التسليم للجبهة القومية على دخول أراضي السلطنات الحضرية في التسليم.
- عدم وجود ممثلين لحكام حضرموت أو مؤسساتها الدستورية في اتفاقية التسليم.
- عدم حل القضية الحضرية على أساس عادل أسوة بسلطنات ومشيخات الجزيرة العربية التي خرج عنها المستعمر البريطاني وشكلت فيما بعد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- تولي السلطة في حضرموت من قبل قيادة أجنبية عنها ونظام خارجي وهم اليمنيون الجنوبيون.
- وجود اعتراف للكيان السياسي في حضرموت والممثل في السلطنات الحضرية مع بعض المنظمات الدولية والاعتراف المتبادل مع بعض الدول العربية والإسلامية.

رؤية مقدمة من العصبة الحضرية في الذكرى 46 لاحتلال حضرموت من قبل الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني



- دخول السلطنات الحضرمية في مشاورات اتفاقية دولة حضرموت المتحدة برعاية دولية في ١٩٦٦م.
- عدم حصول شعب حضرموت على استفتاء نزيه بشأن بلادهم بعد رحيل الحامي البريطاني وهذا ما يتعارض مع المواثيق والمعاهدات الدولية ومن أهمها ما يلي:
  ١. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (ماده ١٥) والمقر من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم ٢١٧ ألف (د.٣) بتاريخ ١٠/ديسمبر/١٩٤٨م و في حق الشعوب في تقرير مصيرها ونوعية الحكم والنظام الذي ترتضيه على أراضيها وعلى أساس احترام مبادئ تساوي جميع الشعوب في الحقوق.
  ٢. قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٥١٤ ( XV ) الصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠م والذي أكد على الأهمية العالمية لحق تقرير المصير للشعوب والمكرس في ميثاق الأمم المتحدة والمنصوص عليه في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وفي إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لضمان حقوق الإنسان ومراعاتها على نحو فعال وعدم كبت هذا الحق وبلوغ هذه الشعوب مركز الدولة ذات السيادة ونيلها الاستقلال.
  ٣. قرارات الجمعية العمومية ١٦٥٤ (XVI) الصادر في ٢٧ نوفمبر ١٩٦١م والقرار ١٨١٠ (XVII) الصادر في ١٧ ديسمبر ١٩٦٢م وكذلك القرارين ١٩٤٩ (XVIII) و ١٩٧٢ (XVII) الصادرين في ١١ و ١٦ ديسمبر ١٩٦٣م، واللذان أكدا على حق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال في تقرير مصيرها.
  ٤. القرار ٢٠٢٣ (XX) الصادر في ٥ نوفمبر ١٩٦٥م الذي أكد على حق عدن وكل من المحميات الشرقية (حضرموت) والمحميات الغربية (اتحاد إمارات الجنوب العربي) في تقرير مصيرها، والذي لم يتم فيه تنفيذ الشق المرتبط بحق تقرير مصير حضرموت وإنما تم ضمها عنوة بدولة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية التي قامت على أراضي (عدن واتحاد الجنوب العربي).
  ٥. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٥١٤ لعام ١٩٦٠م بشأن منح الاستقلال للشعوب والأقطار المستعمرة.

### (3) عدم شرعية وقانونية الأنظمة المتعاقبة على حكم حضرموت منذ العام 1967م

• الاستيلاء على السلطة في حضرموت بالقوة الجبرية والضم القسري والانتهاكات التي لحقت بشعب حضرموت من أجل إخضاعهم للتسليم بالنظام الحاكم على مدى نصف قرن من الزمان يجعل حضرموت في حكم البلدان المحتلة، يوضح ذلك أن حضرموت الأرض والإنسان وقعت تحت الاحتلال اليمني الجنوبي منذ ١٧ سبتمبر ١٩٦٧م وأن بريطانيا قد سلمت فقط ما تحت يدها من اتحاد الجنوب العربي (عدن ومحمياتها الغربية) للجبهة القومية في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م ولم تسلمهم حضرموت وحضرموت لم تكن يوماً ما جزءاً من ذلك الاتحاد الذي نشأ في ١٩٥٩م والذي انضمت إليه عدن في ١٨ يناير ١٩٦٣م ولم تشر وثيقة التسليم إلى حضرموت أو المحميات الشرقية لا من قريب ولا من بعيد ، ومن هذا المنطلق فان حضرموت لازالت تسري عليها بنود الحماية البريطانية وفقاً لنصوص معاهدات الحماية المبرمة بين بريطانيا وحضرموت الموقعة في أول مايو ١٨٨٨م بين بريطانيا والسلطان عوض بن عمر القعيطي والتي أنضم السلطان منصور بن غالب الكثيري إلى هذه المعاهدة في عام ١٩١٨م. مما يجعل الحق القانوني مشروع للحضارمة في تحريك وتدويل قضيتهم في المحافل الدولية للحصول على قرار إدانة للحامي البريطاني وقرارات تجريم بحق الأنظمة التي توالى وتعاقبت على حكم حضرموت منذ نصف قرن ، والأهم من ذلك حصولهم على قرار بمشروعية حق تقرير المصير لشعب حضرموت من جانب واحد أسوة بكثير من الشعوب التي حصلت على ذلك والتي من آخرها شعب كوسوفا .

• انتهاء الوحدة غير الشرعية باليمن الجنوبي والمتمثلة بالضم القسري لحضرموت  
رؤية مقدمة من العصبة الحضرية في الذكرى 46 لاحتلال حضرموت من قبل الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني

بإعلان وحدة ٢٢ مايو ١٩٩٠م، وتأكيد انتهاء الوحدة غير الشرعية بإعلان حرب صيف ١٩٩٤ على حضرموت والتي شاركت فيها قيادات ومليشيات شمالية وجنوبية باحتلال حضرموت ونهب ثرواتها واغتصاب مكتسباتها .

• اعتراف المنظمات والهيئات الأممية والدولية بالممثلين الحقيقيين لحضرموت من حكام وسلطين سابقين وسياسيين مستقلين وقوى حضرية مستقلة وفي مقدمتهم العصبة الحضرية من خلال دعوتهم لمؤتمر القاهرة في ١١ يونيو ٢٠١٢م تحت رعاية مجموعة الدول ١٤ الراعية للمبادرة الخليجية ودعوتهم كذلك في الرياض في ١٨ ديسمبر ٢٠١٢م لحضور الاجتماع المنعقد في مقر الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالإضافة إلى العديد من اللقاءات الحضرية مع مبعوث الأمم المتحدة وسفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، كل ذلك يؤكد إقرار المجتمع الدولي بعدالة القضية الحضرية وعدم ارتباطها بالأزمة المفتعلة في عام ١٩٩٤ بين نظام صنعاء ونظام عدن ، وأن للحضارمة حقوقهم التاريخية التي يعبرون عنها في قضيتهم الحضرية المستقلة.

• اعتراف المكونات والقوى اليمنية الشمالية والجنوبية بفشل الدولة اليمنية المعلنة في عام ١٩٩٠م ، وباستحالة عودة دولة ما قبل عام ١٩٩٠م في جنوب اليمن ، وأن حق تقرير المصير لحضرموت والعودة إلى التاسع من يناير عام ١٩٦٨م أمر حتمي لا مناص منه. ولا يمكن تجاوزه.

## (4) الجذور والمظاهر

### (1-4) حضرموت مستقلة عبر التاريخ:

١. حضرموت إقليم جغرافي معروف منذ القدم في شبة جزيرة العرب و هو أحد الأقاليم الكبرى في جنوب شبة الجزيرة العربية و يقع في الوسط بين إقليم عمان شرقاً وإقليم اليمن غرباً مع إطلالة ساحليه على بحر العرب جنوباً وامتداد طبيعي لرمال صحراء الربع الخالي شمالاً. ولحضرموت خصائص ومكونات جغرافية طبيعية وبشرية وحضارية ملموسة وتمييزة عن الأقاليم الأخرى المجاورة لها .

٢. من فضل الله عز وجل على حضرموت أن جعلها موحدة وحدة جغرافية طبيعية وسكانية حيث أن وادي حضرموت وفي اختراقه للأراضي التي يمر عليها و بداية من مساقط مياهه في الهضبتين الشمالية والجنوبية لحضرموت وانتهاءً بمصبه في ساحل بحر العرب عند سيحوت يكاد ينتشر على كل أراضي حضرموت من خلال مجراه الرئيسي وروافده وفروعه وشعبياته ومسيلاته و حتى أنه يكاد لا يترك منطقة من مناطق حضرموت المعروفة في الداخل أو الساحل إلا ويتصل بها بشكل أو آخر و وهذا يعني أن إرادة الله عز وجل قضت بأن يكون هذا الوادي ومكوناته الطبيعية مؤحداً حقيقياً لحضرموت من الناحية الفيزيوجرافية و وكذلك من الناحية السكانية ومن خلال النشاط البشري الذي ينتشر على ضفافه و مما يجمع السكان على قواسم مشتركة و بل وجذور عرقية متصلة .

٣. رغم أن أول ذكر موثق لاسم ( حضرموت ) هو ما جاء في الإصحاح العاشر من سفر التكوين في التوراه المنزلة على النبي موسى عليه السلام منذ حوالي ٣٥٠٠ سنة مضت إلا أن القرآن الكريم أشار إلى ( الأحقاف ) باعتبارها أرض قوم عاد ونبيهم هود عليه السلام الذين عاشوا قبل نزول التوراة بحوالي ألفين سنة و وحيث تقع الأحقاف هذه



- كما يرى معظم الباحثين في المنطقة التي تشغلها حضرموت حالياً وما جاورها .
٤. ظهرت أول دولة في أرض حضرموت عام ١٥٠٠ قبل الميلاد ، وهي أولى الدول التي تظهر في جنوب الجزيرة العربية وسبقت ظهور معين وسبأ بحوالي خمسة قرون ، وكانت العاصمة الأولى لمملكة حضرموت هي مدينة ميفعة ثم انتقلت إلى مدينة شبوه .
٥. حاول المعينيون والسبائيون احتلال أرض حضرموت وكانت آخر محاولاتهم عام ٢٧٥ ميلادية ، غير أن الحضارمة تمكنوا من استعادة حريتهم واستقلالهم وطردوا الغزاة من أرضهم قبل ظهور الإسلام بحوالي قرنين .
٦. اعتنق أهل حضرموت الإسلام طواعية في عام ٦٣١م ، وتقديراً لذلك أبقى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ملوك حضرموت على ملكهم وأملاكهم ، بل وعيّن لهم عاملاً أي والياً خاصاً بهم كما عيّن ثلاثة عمال لكل من صنعاء والجند وعمان ، وهذا يعني أن حضرموت كانت في نظر الرسول صلى الله عليه وسلم إقليماً مستقلاً كإقليمي اليمن وعمان .
٧. خلال العهد الأموي والعباسي والفاطمي والأيوبي والملوكي كانت حضرموت تدار فعلياً من عواصم هذه الدول الإسلامية في كل من دمشق أو بغداد أو القاهرة .
٨. في عام ١٥٣٨م أصدر السلطان العثماني قراراً بجعل سلطان حضرموت آنذاك بدر بن عبدالله الكثيري والمكنى بأبي طويرق سلطاناً على حضرموت . كما طلب السلطان العثماني من سلطان حضرموت أن يتلقى التعليمات مباشرة من عاصمة الخلافة العثمانية ( الأستانة ) أو أسطنبول ( فيما بعد ) وليس من الوالي العثماني في صنعاء .
٩. في عام ١٦٦٠م احتل إمام صنعاء المتوكل إسماعيل أرض حضرموت مستغلاً الخلاف والصراع الذي نشأ بين خلفاء السلطان بدر بوطويرق الكثيري . وبعد حوالي عشرين عاماً استرد الحضارمة استقلالهم وحريتهم من حكم صنعاء ، ثم زال ما تبقى من حكم أسامي لصنعاء على حضرموت عام ١٧٠٤م على يد السلطان الكثيري بدر بن محمد المردوف .
١٠. في أول مايو ١٨٨٨م وقعت بريطانيا معاهدة حماية مع السلطان عوض بن عمر القعيطي وفي عام ١٩١٨م أنضم السلطان منصور بن غالب الكثيري إلى هذه المعاهدة . وبذلك أصبحت أراضي حضرموت وسلطنتيها القعيطية والكثيرية ضمن معاهدة الحماية البريطانية . وكانت الإدارة المركزية لهذه المحميات البريطانية في جنوب الجزيرة العربية تتم من البحرين حيث مركز قيادة القوات البريطانية في الشرق

رؤية مقدمة من العصبة الحضرمية في الذكرى 46 لاحتلال حضرموت من قبل الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني

الأوسط . وبعد عشرين سنة من توقيع السلطان الكثيري على معاهده الحماية انتقل مركز هذه القيادة من البحرين إلى عدن .

١١. في عام ١٩٢٧م عقد بمدينة الشحر مؤتمراً شعبياً لأهالي حضرموت حضره بعض الشخصيات العلمية والاجتماعية والوطنية في حضرموت الساحل والوادي ويقصد حل مشكلات المجتمع الحضرمي والنهوض بأوضاعه . وقد أطلق على هذا المؤتمر مسمى ( مؤتمر الإصلاح الحضرمي الأول ) ، وفي السنة التالية أي ١٩٢٨م عقد بمدينة سنغافورا مؤتمر ثانياً حضره بعض الشخصيات الحضرية في المهجر وسمي كذلك ( مؤتمر الإصلاح الحضرمي الثاني ) .

١٢. في عام ١٩٣٤م عين هارولد انجرامس مستشاراً بريطانياً للمحميات البريطانية الأربع وهي السلطنة القعيطية والسلطنة الكثيرية بحضرموت وسلطنة المهرة وسلطنة الواحدي وجعلت المكلًا مقراً لهذا المستشار البريطاني .

١٣. منذ عام ١٩٣٦م وما بعده وقعت اتفاقيات وبروتوكولات رسمية بين كل من السلطنة القعيطية والسلطنة الكثيرية في حضرموت تهدف إلى جعل حضرموت إقليماً واحداً بسلطنتين ومن أجل ذلك شقت طرق للربط بين وادي حضرموت وساحلها وصدرت تشريعات ومراسيم وقوانين مشتركة في الشؤون الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والعسكرية والأمنية وغيرها بقصد الشروع في إقامة كيان سياسي موحد لشعب حضرموت في أرضه وتمهيداً لإعلان استقلال دولة حضرموت الاتحادية .

١٤. في ٨ أبريل ١٩٤٠م صدر في المكلًا أول دستور لنظام الحكم في حضرموت و سمي بقانون مجلس الدولة وهو ينظم العلاقة بين الحاكم والشعب .

١٥. في عام ١٩٤٧م صدر بالمكلًا قانون تحت مسمى ( قانون المجلس البلدي لمدينة المكلًا ) وفي هذا العام كذلك ( ١٩٤٧م ) ظهرت في حضرموت ثلاثة أحزاب سياسية هي : حزب الرابطة الحضرية في المكلًا ولجنة حضرموت في تريم والحزب الوطني في المكلًا .

١٦. في عام ١٩٥٢م صدر في المكلًا قانون المجالس المحلية وهو ينظم كيفية انتخاب أعضاء المجالس المحلية .

١٧. في عام ١٩٥٤م وضعت مبادئ عامة وخطوات عملية لإنشاء اتحاد فيدرالي للمحميات الشرقية التي تضم السلطنات القعيطية والكثيرية والمهرية والواحدية .

١٨. في يونيو من عام ١٩٦٥م صدر في المكلًا قانون تحت مسمى ( قانون الحريات

رؤية مقدمة من العصبة الحضرية في الذكرى 46 لاحتلال حضرموت من قبل الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني

العامة ) والذي يسمح وبشكل منظم كيفية تشكيل الأحزاب السياسية في حضرموت .  
١٩. في أواخر عام ١٩٦٥م تناقلت وسائل الإعلام أن بريطانيا قد حددت يوم التاسع من يناير عام ١٩٦٨م موعداً لاستقلال حضرموت ، وعلى ضوء ذلك تم التحرك الرسمي والشعبي لأبناء حضرموت مع الجامعة العربية ودول الجوار الحضرمي ومع الأمم المتحدة لإنجاز وتحقيق الاستقلال هذا والذي أطلقتة حكومة المحافظين في بريطانيا .

#### (2-4) احتلال حضرموت وإسقاط سلطاتها الشرعية بالقوة:

١. في ٢٧ أغسطس من عام ١٩٦٧م انسحبت الإدارة المدنية البريطانية وكذلك القوات العسكرية المحدودة المرافقة لها من كل من المكلا وسيئون ودون إشعار مسبق للسلطات الحضرمية المحلية ، وسحب العلم البريطاني من إدارة المستشاريه بالمكلا منذ ذلك اليوم

٢. في الثامنة من صباح الأحد ١٧ سبتمبر ١٩٦٧م أعلنت الجبهة القومية لتحرير الجوب اليمني المحتل استيلائها على مدينة المكلا .

٣. وفي صباح الاثنين ٢ أكتوبر ١٩٦٧م أعلنت الجبهة القومية استيلائها على مدينة سيئون وبمساعدة فرق في جيش البادية الحضرمي ، وبذلك أصبحت حضرموت القعيطية وحضرموت الكثيرة في قبضة الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل ولم تواجه قوات هذه الجبهة جندي بريطاني واحد لأنهم رحلوا قبل ذلك بعده أسابيع . رغم أن معاهده الحماية تلزم بريطانيا بحماية السلطنتين القعيطية والكثيرة من أي اعتداء عليهما .

٤. بعد مرور حوالي شهرين على استيلاء الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل على حضرموت كاملة وفي الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧م أعلن عن قيام ما سمي ( جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ) وبموجب اتفاقية وقعت في جنيف بين ممثلين عن بريطانيا وممثلين عن الجبهة القومية والتي تمخضت عن ما عرف باستقلال اليمن الجنوبية . وجاء في هذه الاتفاقية أن بريطانيا تسلم الجبهة القومية أراضي الجنوب العربي لتقيم عليها دولة تسمى جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية . وهذا يعني أن بريطانيا سلمت للجبهة القومية فقط أراضي الجنوب العربي . أما حضرموت فقد استلمتها الجبهة القومية بالقوة من خلال استيلائها على أراضي حضرموت .

رؤية مقدمة من العصبة الحضرمية في الذكرى 46 لاحتلال حضرموت من قبل الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني

٥٠. في ١٧ ديسمبر ١٩٦٧م وبعد مرور ١٨ يوم من إعلان ما عرف باستقلال جمهورية اليمن الجنوبية صدر قرار في عدن عاصمة هذه الجمهورية برقم (١٩) بشأن التقسيم الإداري فيها وفيه أصبحت حضرموت مجرد محافظة من المحافظات الست لهذه الجمهورية بل وألغي اسم حضرموت والذي ظل صامداً لحوالي خمسة آلاف عام مضى من كل المطبوعات الرسمية لهذه الجمهورية واستبدل بمسمى ( المحافظة الخامسة ).

٦٠. بين عامي ١٩٦٧م و ١٩٨٢م أخذ المحتلون في تنفيذ مخطط دنيء بحق حضرموت ، فظهر مخطط تقسيم واقتطاع الأراضي الحضرية وتجزئتها وضمتها إلى مناطق أخرى في عمل يهدف لإلغاء الواقع الجيوغرافي والديمغرافي لحضرموت التاريخية وتحويلها إلى مجرد محافظة إدارية تابعة لكيان غاصب فاقد الشرعية، ومن بين تلك المناطق المقتطعة من حضرموت الطلح ودُهر وعرما التي توجد بها شبة إحدى العواصم الحضرية القديمة .

٧٠. شهدت حضرموت مقاومة مسلحة ، وشهدت نهاية الستينيات وبداية السبعينيات الميلادية من القرن العشرين الماضي مقاومة حضرية ضد مليشيات الجبهة القومية ثم الحزب الاشتراكي الشيوعي الماركسي ، وقد عرفت حضرموت واحدة من أكثر المراحل التاريخية دموية في العالم العربي ، حيث شهدت مجازر عظيمة بحق الأهالي والعلماء والمشايخ والمعلمين والمقاومين من أبناء حضرموت وذويهم ، فقد وقعت أعمال سفك للدماء المحرمة وتككيل وسحل وتعذيب للإنسان في مناطق عديدة منها شبام وتريم وسيئون وغيل عمر والمكلا وغيل باوزير ووادي حجر والمشقاص ، وأدت هذه الأعمال الوحشية التي نفذتها مليشيات الجبهة القومية والحزب الاشتراكي إلى تهجير وتشريد قسري لجماعات سكانية كبيرة في مختلف مناطق حضرموت ، حيث فر الناس ولا يحملون معهم غير عقيدتهم الإسلامية وشيء مما تيسر من الكساء والغذاء ، وعرفت تلك المرحلة التاريخية تشرداً وهجرةً إلى المملكة العربية السعودية التي شكلت ملاذاً آمناً لكل من طلب الأمن والأمان على دينه وماله ونفسه وأهله من بطش المليشيات الملحدة في أرض حضرموت .

٨٠. في ٢٢ مايو ١٩٩٠م و من غير العودة لأهل حضرموت في أخذ رأيهم وبدون استفتاء شعبي زجت قيادة الحزب الاشتراكي اليمني الحاكمة في عدن بأرض حضرموت و شعبها في وحدة غير مشروعة مع نظام الحكم في صنعاء، بل وقبل

رؤية مقدمة من العصبة الحضرية في الذكرى 46 لاحتلال حضرموت من قبل الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني



ذلك سمحت قيادة الحزب الاشتراكي بإدخال القات إلى حضرموت تمهيداً لمرحلة سياسية لا تقل خطراً عن سابقتها مستهدفين بذلك قيم وأخلاق الشعب الحضرمي والاستمرار في تغييب هويته ، وكانت النتيجة لهذا العمل استباحة حكام وقادة نظام صنعاء لأراضي حضرموت ونهب ثرواتها الطبيعية والاستمرار في أعمال الإذلال والتهميش والإقصاء والتكيل بالشعب الحضرمي

٩. بعد فشل وحدة نظام عدن مع نظام صنعاء واحتلال هذا النظام الأخير لأراضي حضرموت منذ الرابع من يوليو ١٩٩٤م أنبرى الحضارمة بأنفسهم للدفاع عن أرضهم وهويتهم وكرامتهم ومنذ اليوم الأول لهذا الاحتلال اليمني ، وقدموا شهداء محفورة أسمائهم في ذاكره المجتمع الحضرمي . وتصاعدت وتيرة المقاومة الشعبية السلمية الحضرمية ضد الاحتلال اليمني خلال عام ١٩٩٧م وما بعده ، وقبل أن يستفيق من غفوته ما يعرف بالحراك الجنوبي بحوالي عشر سنوات .

### (3-4) انتهاكات وجرائم نظام عدن المحتل لحضرموت ( حكومة اليمن الجنوبي):

١. اعتقال وتعذيب وقتل وسحل الآلاف من الحضارمة ومنعهم من السفر منذ عام ١٩٧٣م إلا بعد وضع ضمانة شخصيه يسجن فيها الضامن إذا لم يعد المضمون مما دفع بعض الحضارمة إلى الهروب خفية من أراضي حضرموت بدون وثائق ثبوتية وتعريض حياتهم للهلاك والمخاطر .

٢. تأميم الممتلكات الخاصة في مجالات الصناعة والعقار والأسمك والمطابع والوكالات التجارية وغيرها ،ومصادرة الأملاك الزراعية من خلال ما يسمى بالانتفاضات الفلاحية، حتى أصبحت حضرموت في عهد ذلك الاحتلال لا تنتج أراضيها الزراعية سواء ١٠٪ مما كانت تنتجه قبل الاحتلال ولم يتم استصلاح أراضي جديدة لمدة ٢٦ عاماً ، وقد كان في حضرموت ٩٠,٠٠٠ نخلة لم يبق منها إلا الربع في عام ١٩٩٠م.

٣. إغلاق كافة الصحف الحضرمية ومصادرة ممتلكاتها منذ عام ١٩٦٧م.

٤. العمل المنهج على طمس التاريخ والهوية الحضرمية من خلال شطب اسم حضرموت من الجغرافيا الإدارية والسياسية ووسلخ بعض الأجزاء من حضرموت وعدم ذكرها في سجلات الميلاد والهوية وجوازات السفر. وإلغاء تاريخ وتسمية

رؤية مقدمة من العصبة الحضرمية في الذكرى 46 لاحتلال حضرموت من قبل الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني

- حضر موت من مناهج الدراسة، وفرض شعارات اليمنية على طلاب المدارس من خلال الشعار الذي يردده الطلاب كل صباح «بالروح بالدم نفديك يا يمن».
٥. طباعة كتب تاريخ جديدة لمؤرخين تابعين للدولة اليمنية وتغيير كتب المناهج الدراسية وتزوير تاريخ حضرموت وكذلك أنساب القبائل الحضرمية.
٦. شن أكبر حملة شراسة ضد الإسلام والمسلمين في حضرموت منذ عام ١٩٦٩م، حيث تم في ذلك الوقت منع بناء المساجد كما تم منع ومصادرة وعدم السماح بطباعة أو توزيع الكتب الإسلامية، وتم تقييد حرية العبادة وملاحقة واعتقال وقتل الدعاة وأئمة وخطباء المساجد والقيام بحملة شعواء للاستهتار والازدراء بالإسلام والمسلمين وبالرسول الكريم ومحاربة كل ما يمت للإسلام بصله، ومن ذلك صدور مرسوم إداري يقضي بعدم كتابة عبارة (بسم الله الرحمن الرحيم) في مقدمة كل رسالة رسمية تقدم من أي مواطن واستبدالها بكتابة عبارة (للمناضل من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية وتنفيذ الخطة الخمسية وتحقيق الوحدة اليمنية).
٧. العمل الممنهج لشق الوحدة الوطنية بحضرموت تحت دعوى ما يسمى بالصراع الطبقي.
٨. التدمير الكامل للقوة العسكرية والأمنية الحضرمية (المتمثل في الجيش البدوي الحضرمي والجيش النظامي في السلطنة القعيطية والقوة المسلحة الكثيرة) وقتل واعتقال قياداتها وتسريح جنودها والحد من دخول الحضارم في الأجهزة العسكرية والأمنية لنظام دولة (ج.ي.ج.ش.و).

#### (4-4) انتهاكات وجرائم نظام صنعاء المحتل لحضرموت ( حكومة الجمهورية اليمنية):

١. اعتقال وتعذيب وقتل واغتيال آلاف الحضارم.
٢. تمليك بلوكات النفط ومصائد الأسماك والأراضي الزراعية والاستثمارية والعقارية والمطارات للمتنفذين اليمنيين الشماليين من شيوخ قبائل وضباط وغيرهم.
٣. احتلال حضرموت بالآلاف من القوات العسكرية وكذلك من القوى الأمنية والمدججة بأحدث الأسلحة ونشر معسكراتهم في كل مدن ومناطق حضرموت ونشر العديد من النقاط العسكرية والأمنية داخل وخارج وجعل القائد العسكري لحضرموت هو الحاكم الفعلي.

رؤية مقدمة من العصبة الحضرمية في الحزبي 46 لاحتلال حضرموت من قبل الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني

٤. ربط الحصول على الوظائف القيادية في مختلف أجهزة السلطة المحلية ومكاتب الوزارات وشركات النفط وحتى الوظائف العادية بوجود الانتماء لأحزاب المؤتمر والإصلاح والإشتراكي ، واعتبار ذلك شرطاً للحصول على المكرمات والهبات الرئاسية وما دونها إضافة إلى الحصول على الامتيازات الأخرى المرتبطة بمشاريع الخدمات وتأسيس الشركات وصرف قطع الأراضي التجارية والسكنية والزراعية والإعفاءات الجمركية ورخص الاستيراد .

٥. ممارسة السياسات المؤدية إلى الإجهاز الكامل على الهوية الحضرمية وويمنة حضرموت ووسحق أي تطلعات لأبنائها ونحو المطالبة بأية مطالب حقوقية وناهيك عن مطالب الاستقلال ،حيث تركزت هذه السياسات على النحو الآتي :

أ- محاربة الثقافة والتاريخ الحضرمي وطمس الهوية الحضرمية وإحلال الثقافة والتاريخ والهوية اليمنية بدلا منها ، وذلك من خلال توجيه أجهزة الثقافة ووسائل الإعلام ومناهج الدراسة لتكريس الثقافة والفنون والتراث والتاريخ اليمني وطمس الثقافة والفنون والتراث والتاريخ الحضرمي والفرص القسري لكلمة اليمن بدلا عن حضرموت في كل نشاط الحضارم التاريخي والحالي .

ب- تغيير الديموغرافيا السكانية لمدينة حضرموت من خلال ضخ مئات الآلاف من العمالة اليمنية الشمالية والقوات العسكرية والأمنية في كل مدن ومناطق حضرموت وإحلال الموظفين اليمنيين الشماليين بدلا عن الحضارم في مكاتب الوزارات وفي شركات النفط وتسليم المقاولات الكبيرة المرتبطة بخدمات النفط والطرق والمشاريع الكبيرة لغير الحضارم .

ت- طمس الهوية العمرانية والتراثية بحضرموت بإدخال الطراز اليمني في كل البنايات الحكومية خاصة والدور التعليمية .

٦. فرض آراء ما يمكن تسميته بالمدرسة اليمنية لفهم الإسلام والمتمثلة في :

أ- تكريس التبعية للحاكم وعدم السماح بالثورة أو الإنكار عليه .

ب- السكوت عن المظالم والفساد الفاحشة لقيادات السلطة وعدم التعرض لها من قبل شيوخ العلم بدعوى أنها مفسدة تسبب الفتنة .

ت- تشجيع تعدد المذاهب والولاءات الدينية لشيوخ العلم وحيث برزت في حضرموت ظاهرة تعدد الجماعات الدينية والمساجد المرتبطة بهذا الشيخ أو ذاك .

ث- إباحة مادة القات المخدرة والتي كانت محرماً في حضرموت ومنافية للعادات

رؤية مقدمة من العصبة الحضرمية في الذكرى 46 لاحتلال حضرموت من قبل الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني

- والقيم وفرض تسويقها وترويجها داخل حضرموت باعتبارها محافظة يمنية يجب أن يقبلها الحضارمة رغماً عن إرادتهم.
٧. إغلاق الصحيفة الأهلية الحضرية الوحيدة وهي (صحيفة حضرموت) وعدم السماح بصدور أية صحف أهلية مستقلة.
٨. تشجيع ثقافة الفساد وأعمال البلطجة وعدم احترام النظام والقانون وإغراء وتشجيع أبناء حضرموت في تعاطي القات وتجارة المخدرات.
٩. تمكين الجماعات المتشددة من التواجد داخل حضرموت وذلك بتواطئ ودعم قيادات عسكرية ومدنية من نظام صنعاء لإرهاب الحضارمة وترك أراضيهم ساحات للعنف والمواجهة المسلحة لتبرير القبضة العسكرية الاحتلالية على مدن وقرى حضرموت بحجة مكافحة الإرهاب.

...



## (5)المعالجات وال حلول

### (1-5) الأسس والمسلمات

١. عدم الإقرار بما يروج له أن حضرموت محافظة جنوبية أو يمنية مثل بقية المحافظات وقع شعبها وأرضها ضحية فساد الأجحة السياسية المتصارعة والمتعاقبة على الحكم، بل حضرموت هوية وأرض وحضارة ودولة تم اختطافها منذ ٤٦ عاماً فأدخلت قسراً في ١٩٦٧م ضمن اليمن الجنوبي ، ثم ضمت لليمن الموحد في عام ١٩٩٠م مما جعلها تقع ضحية لفساد الساسة المتصارعين على الحكم والسارقين لهويتها وثرواتها وحضارتها.

٢. الهوية الحضرمية هي هوية أرض وشعب له من الشخصية والندية المطلقة والمستقلة عن اليمن والجنوب، وأن القضية الحضرمية قضية سياسية للشعب يتوق للحرية والاستقلال واستعادة السيادة، تختلف تماماً عن القضية الجنوبية ولا يلتقيان إلا في حق تقرير المصير المستقل والمنفصل لشعبيهما.

٣. اعتبار الدولة المعلنة في ٣٠/نوفمبر/١٩٦٧م ونظامها المسمى بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ثم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والتي استمرت حتى ٢٢/مايو/١٩٩٠م هي دولة محتلة وغاصبة لهوية وأراضي حضرموت وكذلك الحال بالنسبة للجمهورية اليمنية المعلنة في ١٩٩٠م فهي أيضاً دولة محتلة.

٤. عدم شرعية أي تمثيل لحضرموت من قبل القيادات الجنوبية أو الشمالية و وأن من يمثل حضرموت هو شعبها ومكوناته السياسية والمدنية والاجتماعية غير المنتمية أو المرتبطة بنظام صنعاء أو عدن والتي تعبر عن مطالبه في الحرية والاستقلال واستعادة السيادة .

٥. الاعتراف الصريح بحق شعب حضرموت في تقرير مصيره وبما يحفظ وشائج الإخاء والمحبة بينه وبين شعبي اليمن في الشمال والجنوب، ويعزز الشراكة في التنمية ويحفظ الأمن والاستقرار المحلي والإقليمي والدولي.

٦. إعادة الأراضي الحضرمية التي سلخت من حضرموت غرباً وشرقاً منذ عام

رؤية مقدمة من العصبة الحضرمية في الذكرى 46 لاحتلال حضرموت من قبل الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني

١٩٦٧م وما بعده، وتحقيق السيادة الحضرية الكاملة على كل أراضي حضرموت التاريخية، وإعادة ممتلكات وأموال الحضارمة التي نهب أو صدرت أو أممت منذ ١٩٦٧م، أو تعويض أصحابها تعويضاً عادلاً يرضون عنه .

٧. الإعلان عن اعتبار من سقطوا في ساحات النضال في حضرموت ضد الاحتلال الأول والحالي شهداء يتم تعويض أسرهم والعناية بها وعلاج الجرحى وتعويضهم والإفراج عن ما تبقى من المعتقلين السياسيين.

٨. القبول بمبدأ الحوار والتفاوض الندي الحضرمي واليمني الجنوبي واليمني الشمالي باعتبار أن القضية الحضرية قضية سيادية تم انتزاع استقلالها بالقوة منذ عام ١٩٦٧م.

### (2-5) الفترة الانتقالية

إن أبناء حضرموت لن يكونوا حجرة عثرة في أي تسوية تعيد لشعوب المنطقة أمنها واستقرارها ورخائها، ولن يكونوا عامل تأزيم، ولا مانع لديهم من إقرار أي تسوية مؤقتة انتقالية تنتهي بحق تقرير المصير لشعب حضرموت :

### (أ/2-5) أساسيات الفترة الانتقالية:

١. النص الكامل على أن هذه الفترة انتقالية مؤقتة ولا تتجاوز بحد أقصى خمس سنوات تنتهي بتقرير المصير لشعب حضرموت ولا تعني أنها تسوية نهائية تحرم أبناء حضرموت من المطالبة بحق تقرير مصيرهم.

٢. إعطاء حضرموت الصلاحية المطلقة للحكم الذاتي بكامل الصلاحيات و الحق المطلق في كيفية إدارة شؤونها الداخلية إدارياً وتشريعياً وقضائياً وأمنياً وعسكرياً واقتصادياً وتنموياً ومتابعة شؤون رعاياها في الخارج بصفة مستقلة، واستقلال حضرموت استقلالاً تاماً بجيشها وأمنها العام والوطني والقومي والسياسي.

٣. أن مسمى الدولة الجديدة وهويتها في المرحلة الانتقالية لا بد من اشتماله على الهوية الحضرية شكلاً ومضموناً، فيتم إدراج اسم حضرموت في مسمى الدولة ك ( كدولة أو جمهورية حضرموت و.....) أو يتم اختيار مسمى جامع للهوية المشتركة وغير مميز لهوية بعينها ك ( الجمهورية المتحدة العربية أو الجمهورية الاتحادية العربية... ونحو ذلك.

٤. تجريم ترويج القات وبيعه وتسويقه في الأراضي الحضرية ، واعتبارها نوع من أنواع المخدرات التي يعاقب عليه الشرع والقانون.

رؤية مقدمة من العصبة الحضرية في الذكرى 46 لاحتلال حضرموت من قبل الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني

٥. منع الجهر بالدعوة للمذهب الزيدي أو الشيعي داخل الأراضي الحضرمية واعتبار ذلك من الأعمال التي يعاقب عليها القانون، واعتبار أن المذهب السني وما صح عن الأئمة والسادة الشافعية هو المذهب المتبع في حضرموت، مع الاحترام الكامل للحريات الشخصية والفردية في ممارسة العبادات والشعائر الدينية في نطاق ما أقره الشرع واتفق عليه جمهور علماء السنة .

٦. فيما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية تعتبر أعراف وتقاليد المجتمع الحضرمي سواء على مستوى الفرد أو الأسرة هي المطبقة والمتبعة في الأراضي الحضرمية والحاكمة على تصرفات الناس وتعاملاتهم.

٧. تتمتع حضرموت بكامل ثرواتها ومواردها مع التزامها بدفع حصتها للخزينة الاتحادية، ويكون إسهامها لخزينة الدولة مرتبطاً بتوافق أغلبية شعب حضرموت بناءً على ما يتم عليه الاتفاق لاحقاً بين مكونات ممثلي شعب حضرموت.

٨. يجب أن تراعى الاستحقاقات السياسية تعداد شعب حضرموت والذي لا يقل تعدادة عن عشرة ملايين نسمة ، خمسة وعشرون في المئة منهم في داخل الوطن والبقية في المهاجر اليمنية والخليجية والعربية والآسيوية والأفريقية ،بمن فيهم المغتربون الحضارة الذين لهم علاقات وثيقة مع الوطن .

٩. إعادة المناطق الحضرمية شرقاً وغرباً والتي أخرجتها الأنظمة السابقة عن حدود حضرموت.

١٠. عدم السماح للعمل الحزبي على أرض حضرموت إلا للأحزاب الحضرمية الخالصة وغير المرتبطة مؤسسياً وتنظيمياً بالأحزاب اليمنية شمالاً وجنوباً .

١١. تشريع قانون للعدالة الانتقالية والمصالحة الاجتماعية لمعالجة انتهاكات وجرائم التي تمت بحق حضرموت وأهلها منذ العام ١٩٦٧م وحتى الآن، وجبر الضرر ورد الاعتبار للمتضررين.

١٢. نقل جميع القيادات الحضرمية الأمنية والعسكرية للخدمة داخل حضرموت وتمكينهم من المناصب العليا .

١٣. إخراج معسكرات الجيش اليمني المتواجدة حالياً في مدن حضرموت إلى خارجها و تمكين القيادات الحضرمية من إدارة المعسكرات وتسلمها والإشراف عليها . وإحلال قوات الأمن والأمن المركزي والنجدة بأفراد وضباط حضارم .

١٤. تقديم الاعتذار من الدولة اليمنية لحضرموت وللحضارة لما لحقهم من التهميش

رؤية مقدمة من العصبة الحضرمية في الذكرى 46 لاحتلال حضرموت من قبل الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني

والإقصاء ونهب الثروات والممتلكات والإفساد الممنهج زمن الاحتلالين. ١٥. أن لا ينتقص أو يقيّد الدستور الاتحادي سيادة أبناء حضرموت على أرضهم أو يحد من صلاحيتهم، وأن يشارك ممثلي حضرموت المستقلين في صياغة الدستور على أن يعرض على استفتاء شامل وعام على حضارمة الوطن والمهاجر.

## (5-2/ب) العلاقة بين حضرموت والدولة الاتحادية خلال الفترة الانتقالية:

١. تُعبر الدولة الاتحادية في مسمائها وجنسية مواطنيها عن تنوع الهويات والأعراق بين أقاليمها ، ولا يحق أن يفرض على مواطنيها مسمى لدولتهم لا يعبر عن هويتهم ولا يحظى برغبتهم أو يكون رغماً عن إرادتهم.
٢. تشكل الدولة الاتحادية وحدة سياسية ودفاعية واقتصادية ومالية وخارجية لجميع أقاليمها وينظم القانون آلياتها ومراحلها واختصاصاتها.
٣. حرية انتقال المواطنين ورؤوس الأموال والأيدي العاملة ومرور جميع البضائع والسلع والخدمات غير المحظورة ووسائل النقل والمواصلات بين أقاليم الدولة الاتحادية مكفولة ولا يجوز تقييدها أو فرض الضرائب أو المكوس أو العوائد عليها .
٤. تستهدف سياسة الدولة الاتحادية الخارجية نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب، وترعي التوافق والإجماع العربي والإسلامي ، وتولي اهتماماً بالغا وعلاقة خاصة بدول الجوار وتلتزم بجميع اتفاقيات الحدود المبرمة معها سابقاً .
٥. لا تعتبر اتفاقيات الدولة الاتحادية أو معاهداتها التي تبرمها مع الغير نافذة في حضرموت إذا كانت تمس بسيادة حضرموت أو أمنها أو حقوق أبنائها الحالية أو المستقبلية.
٦. للسلطة في حضرموت الحق في إبرام الاتفاقيات مع الأطراف أو المنظمات أو الدول الأجنبية في حدود اختصاصات معينة وفيما لا يأتي بالضرر على الدولة الاتحادية .
٧. تناط على السلطة في حضرموت مسؤولية اتخاذ الآليات والوسائل الإجرائية والتشريعية لتنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تبرمها الدولة الاتحادية.
٨. للإقليم حصة عادلة من الموارد الاتحادية والهبات والمنح على أساس التكافؤ والنسبة السكانية والأخذ بعين الاعتبار ما أصاب حضرموت طيلة فترات الحكم

رؤية مقدمة من العصبة الحضرية في الذكرى 46 لاحتلال حضرموت من قبل الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني



السابقة من نهب للثروات والممتلكات وإهدار للموارد الطبيعية وتلويث للبيئة، ولا يحق للدولة الاتحادية تحميل حضرموت آثار السياسات الفاشلة للأنظمة السابقة .

٩. تلتزم الدولة الاتحادية بتحويل حصة حضرموت من الميزانية الاتحادية بوجه عادل، ولا يحق لأي من مؤسسات الدولة الاتحادية حجب أي مخصصات أو تحويلات مالية لحضرموت .

١٠. لحضرموت الحق في المشاركة العادلة في إدارة مؤسسات الدولة الاتحادية المختلفة التشريعية والتنفيذية والدستورية والقضائية والعسكرية وفي جميع المناصب والوظائف، وكذلك لأبناء حضرموت فرصة متكافئة في المنح الدراسية والزمالات والمؤتمرات والبعثات الرسمية .

١١. يكون لحضرموت الحق في تكوين قوات أمن عسكرية ودفاعية محلية مجهزة للانضمام عند الحاجة للقوات المسلحة الاتحادية للدفاع وصد أي عدوان خارجي .

١٢. الاختصاصات الحصرية للسلطات في حضرموت على النحو التالي:

- دستور حضرموت
- القوانين والتشريعات الخاصة بحضرموت والممنوحة بموجب الدستور .
- إدارة شؤون حضرموت وتنظيم وتشكيل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية .
- علم حضرموت وشعاره ونشيد.
- المناسبات الخاصة بحضرموت.
- الخدمة المدنية وهيكله الوظائف وصرف الرواتب لوظائف الدوائر والقطاعات في حضرموت.
- الأمن العام لحضرموت بكل تشكيلاته.
- السجون والإصلاحات داخل حضرموت.
- الدفاع المدني والإسعاف.
- تسجيل المركبات.
- الطرقات والنقل داخل حدود حضرموت الإدارية.
- الأحوال المدنية الهوية الوطنية ، ووثائق الزواج والطلاق ، والمواليد والوفيات.
- الرعاية الاجتماعية والمعاشات، والتقاعد لموظفي حضرموت.
- إنشاء المرافق الصحية والمستشفيات.

رؤية مقدمة من العصبة الحضرمية في الذكرى 46 لاحتلال حضرموت من قبل الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني

- الشؤون الثقافية والتعليمية والجامعية.
- الترفية والشباب والرياضة.
- دور الحضانة ورياض الأطفال.
- تنظيم الأسرة.
- رعاية شؤون المهاجرين الحضارمة .
- إعداد الموازنة الاقتصادية الخاصة بحضرموت ومؤسساتها .
- تحصيل الضرائب والرسوم والزكاة والدخل .
- التنمية الاقتصادية، وإقامة المشاريع الاستثمارية داخل حضرموت.
- إدارة الشؤون المالية.
- الأراضي والعقارات والمساكن.
- المرافق العامة.
- الأعمال والمشاريع المحلية.
- الزراعة والثروة الحيوانية، والري وإقامة السدود .
- استصلاح الأراضي.
- الأعمال الخيرية.
- الانتخابات والاستفتاء.
- الإحصاء والتخطيط السكاني
- البيئة.
- المحاماة.
- الإعلام .
- الاستثمارات الخاصة بحضرموت.
- القوانين المنظمة للثروات وطريقة استخراجها وإدارتها .
- الطرق الدولية الداخلة في حدود حضرموت الإدارية.
- النقل الدولي والنقل بين حضرموت والدولة الاتحادية.
- الموانئ والمطارات الدولية الداخل في حدود حضرموت الإدارية
- المتاحف والتراث الوطني .
- السياحة.
- ممارسة أي صلاحيات أو اختصاصات أخرى ينص عليها دستور حضرموت.

وفيما عدا ذلك تكون الاختصاصات مشتركة بين الدولة الاتحادية والسلطات في حضرموت

### (3-5) التسوية النهائية

إن أبناء حضرموت لا يمكنهم الدخول في أي تسوية نهائية بدون تحقيق إرادة شعب حضرموت والنص الواضح على حق تقرير المصير المباشر لشعب حضرموت في أن يختار نظام الحكم الذي يرتضيه و يقبل به على أراضيه من خلال استفتاء شعبي حر و نزيه تشرف عليه جهات دولية معترف بها و مقبولة و يشارك فيه حضارمة الوطن و المهجر .

### (4-5) خيارات المستقبل

إن كل الخيارات السلمية الخالية من العنف متاحة أمام الحضارمة في حال عدم تنفيذ تحقيق الإرادة لشعب حضرموت في التسوية المرتقبة ومنها ما يلي:

١. التصعيد الدولي من خلال رفع قضية حضرموت إلى محكمة العدل الدولية ومحكمة الجنايات والهيئات الأممية ومجالس حقوق الإنسان وتدويل القضية ومقاضاة كل من تسبب في احتلال الوطن الحضرمي منذ العام ١٩٦٧ والحصول على الاستقلال من طرف واحد أسوة بكل الشعوب التي استعمرت واحتلت من قبل قوى أجنبية.
٢. استكمال مشروع التحرير الوطني والنضال السلمي والكفاح الشعبي لشعب حضرموت والذي ابتدأ في عام ١٩٦٧م، ومواصلة المسيرة بكل الوسائل لاستعادة الأرض والوطن والهوية والتاريخ.

## (6) الأهداف والمبادئ في الفترة الانتقالية

### حضرمت في طريق تحقيق السيادة والحرية

#### (1-6) مقومات ومعالج أساسية وإدارية

١. السيادة في حضرمت للشريعة الإسلامية وهي مصدر تشريعاته وقوانينه وأنظمتها، ومعتقد أهل السنة والجماعة مذهباً للحضارمة، واللغة العربية لغتهم الرسمية.
٢. الشعب مالك السلطة ومصدرها وأساسها يمارسها ويصونها ويحميها من خلال مؤسساتها الدستورية بشكل مباشر وغير مباشر عن طريق الانتخابات والاستفتاءات.
٣. حضرمت كيان سياسي جغرافي تاريخي له هويته المستقلة ذات السيادة المطلقة على أراضيها وحدوده الإدارية المعروفة قبل عام ١٩٦٧م، ويتشرف بكل من يعتز ويفتخر بالانتماء للهوية الحضرية من خارج حدوده.
٤. يمارس الحضارمة سيادتهم على جميع أراضيهم ومياهم الإقليمية الواقعة داخل حدودهم الإدارية، ولا يجوز التنازل عن السيادة الحضرية، أو التخلي عن أي جزء من أراضي أو مياه حضرمت.
٥. يقر الحضارمة حق العيش الكريم والحرية والعدالة لجميع من يقيم على أراضيهم ويحتفظ لهم بكامل الحقوق والحريات التي لا تتعارض مع القيم والمبادئ العامة للشعب الحضرمي .
٦. حضرمت جزء من الوطن الإسلامي والعربي الكبير، تربطهم به روابط الدين والتاريخ والمصير المشترك، والشعب الحضرمي يعتز بانتمائه للأمة العربية والإسلامية ، ويتطلع لوحدة إسلامية عربية شاملة.
٧. يكون لحضرمت علم خاص يرفع داخل أراضيهم، ويكون لها نشيد وشعار خاص يرفع في المناسبات الحضرية الخاصة.
٨. تتكون حضرمت من خمس ولايات هي الولاية الساحلية ومركزها مدينة المكلا  
رؤية مقدمة من العصبة الحضرية في الذكرى 46 لاحتلال حضرمت من قبل الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني



والولاية الوسطى ومركزها مدينة سيؤون والولاية الغربية ومركزها مدينة شبوة والولاية الشرقية ومركزها مدينة الغيظة وولاية بحر حضرموت ومركزها جزيرة سقطرى، وتتألف كل ولاية من عدة مديريات.

٩. مدينة المكلا عاصمة حضرموت السياسية وتُشأ مدينة إدارية تتوسط الولاية الساحلية والولاية الوسطى، ويطلق عليها اسم مدينة الأحقاف تكون مركز الحكومة ومؤسساتها الرسمية، ويتم إنشاؤها وفق المعايير والمقومات المعتبرة في العواصم الإدارية العالمية.

١٠. لا يجوز تشريع أي قانون يتعارض مع الشريعة الإسلامية أو مع مبادئ الديمقراطية والشورى أو الحقوق والحريات المكفولة أو يحد أو يقيد سيادة واستقلال أبناء حضرموت على أراضيهم، ويحظر إصدار أي قانون يقوم على التمييز العنصري أو العرقي أو المذهبي أو الديني أو المناطقي.

١١. وحدة الأراضي الحضرمية التاريخية المعروفة قبل عام ١٩٦٧م لا يحق التفريط فيها ، ولا يجوز اقتطاع أجزاء من حضرموت لتأسيس إقليم جديد ، بل يجوز لأي إقليم مجاور لحضرموت الاتحاد مع حضرموت وفق قانون يحفظ لكل هويته المستقلة وحق أبناءه في إعادة النظر في هذا الاتحاد.

## (2-6) الحقوق والحريات

١. لكل من يقيم على أراضي حضرموت الحق في التعليم والصحة، والضمان الاجتماعي حق مكفول إذا ثبت موجبه كحالات المرض والعجز والبطالة والأمومة وفقدان مصدر المعيشة، ولكل حضرمي الحق في الحصول على مستوى معيشي كاف لحياة كريمة تحقق له الأمان في امتلاك المأكل والملبس والسكن المناسب .

٢. الحضارمة متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك والكرامة حق مكفول لكل من يقيم على أراضي حضرموت ،ولا يجوز إهانة أي إنسان أو ازدراؤه في أراضي حضرموت بأي سبب كان.

٣. لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية ولا يجوز حرمانه من هذه الحقوق أو تقييدها ولحياة المواطنين الخاصة حرمة، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص .

٤. التقاضي أمام المحاكم المختصة حق مصان ومكفول للجميع، ولا يجوز إحالة المتهمين إلى محاكم تم تشكيلها استثناء بعد وقوع الجريمة لإجراء محاكمات خاصة

رؤية مقدمة من العصبة الحضرمية في الذكرى 46 لاحتلال حضرموت من قبل الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني

للمتهمين، ولا يجوز إحالة المدنيين للمحاكم عسكرية.

٥. العمل في القطاع العام ومؤسسات الدولة حق مكفول للحضارمة على أساس المساواة في الفرص والمرتبات والأجور والظروف وتُمنح الأولوية وفق معايير الكفاءة والجدارة دون محاباة، و الوظيفة العامة سواء المدنية أو العسكرية خدمة وطنية تستهدف تحقيق المصلحة العامة.

٦. العمل الحر وكسب الرزق بممارسة شريفة يقبل بها العامل ويختارها بحريته حق مكفول لكل إنسان يعيش بصورة نظامية في حضرموت.

٧. تُراعى للمرأة الحضرمية خصوصيتها ويوفق بين مهامها كامرأة عاملة منتجة وكربة بيت لها مسؤولياتها تجاه أسرتها ويُعتني بالمرأة المطلقة أو الأرملة أو المِيلة وذات الاحتياجات الخاصة.

٨. رعاية أسر الشهداء الذين فاضت أرواحهم في سبيل الله من أجل الحرية والكرامة والعز والتمكين لشعب حضرموت واجب مقدس ، وإيلاء عناية خاصة واستثنائية للجرحى والمصابين بعاهات مستديمة في مسيرة الحركة التحررية لمواطني حضرموت على مدى خمسين عاماً، كما على السلطة في حضرموت مسؤولية كاملة وتامة تجاه ضحايا القمع والاستبداد للأنظمة المتعاقبة على اغتصاب السلطة في حضرموت منذ عام ١٩٦٧م بمن فيهم السجناء السياسيون والمتضررون ومن ألجأتهم الأحداث للخروج من حضرموت وذلك بتعويضهم وجبر ضررهم ورد اعتبارهم وتسهيل عودتهم وتأمين سبل الحياة الكريمة والرعاية الصحية لهم وتشريع قوانين المصالحة الاجتماعية والعدالة الانتقالية.

٩. الموارد والمصادر للثروات الطبيعية والبحرية والمياه الجوفية والسطحية والمعادن والأراضي والممتلكات العامة ملك لحضرموت تسخر لتنميتها أرضه ورفاهية شعبه .

١٠. الملكية الخاصة مصونة، ولا ينزع من أحد ملكه إلا في الأحوال التي تستلزمها المنفعة العامة وفقاً للقانون ، وفي مقابل تعويض مالي عادل.

١١. للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجبة ومصادرتها محظورة والتعدي عليها جريمة يستحق مرتكبها العقوبة.

١٢. تكفل مؤسسات حضرموت إصلاح الاقتصاد على أسس حديثة لإنهاض البنية التحتية والإنمائية وتشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء.

١٣. ترعى السلطة في حضرموت مصالح أبناءها في الخارج أين ما كانوا وحيث ما حلوا .
١٤. المشاركة في الحياة المدنية والسياسية حق مكفول لحضارمة المهجر والشتات من خلال الانتخابات والاستفتاءات .
١٥. تجب على السلطة في حضرموت تنظيم هجرة الأيدي العاملة الحضرمية من خلال اتفاقيات ثنائية ومباشرة مع دول المهجر والشتات .
١٦. استقطاب الكفاءات والخبرات من الخارج ذات الأصول الحضرمية وإعطائهم أولوية التوظيف والعمل في مقابل غيرهم من الأجانب .
١٧. تسهيل عودة أبناء حضرموت من المهاجر والشتات من خلال الخطط والبرامج التحفيزية والمشجعة .
١٨. تحمي السلطة في حضرموت حق أبناءه مزدوجي الجنسية في احتفاظهم بجنسياتهم الطارئة .

### (3-6) بناء وهيكله المؤسسات العليا والسيادية في حضرموت

١. إنشاء المجلس النيابي وهو السلطة التشريعية والرقابية في حضرموت ويجري انتخاب أعضائه من خلال الاقتراع العام المباشر الحر السري، ومقره عاصمة حضرموت .
٢. تشكيل مجلس كبار علماء وفقهاء حضرموت للقيام بمهام الدعوة والإرشاد والفتوى العامة والخاصة وتوجيه العامة في النوازل والمستجدات ، وتكون له استقلالية تامة عن السلطات التنفيذية .
٣. يكون لحضرموت حاكماً من أبنائها يمثل حضرموت وينوب عن شعبها في كافة المحافل والمناسبات الاتحادية والإقليمية والدولية ، ويباشر اختصاصاته بصفته صاحب أعلى سلطة تنفيذية في حضرموت ، ويتم انتخابه من خلال الاقتراع العام السري المباشر لمدة أربع سنوات ميلادية .
٤. تشكل في حضرموت حكومة تعتبر هي السلطة التنفيذية والإدارية ، وتتألف من رئيس الحكومة ونوابه والوزراء ، ويتولى رئيسا الحكومة مهام الإشراف عليها وتوجيهها وإدارة أعمالها .
٥. تقسم حضرموت على أساس وحدات إدارية محلية ( الولايات ، المديریات ، المدن ،

رؤية مقدمة من العصبة الحضرمية في الذكرى 46 لاحتلال حضرموت من قبل الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني

القرى ، الأحياء ) ويتم تنظيم حدودها واستحداثها ودمجها وتعديلها وتغيير مراكزها بما يضمن عدم المركزية في إدارة الوحدات وبما يُمكن الوحدات الإدارية من توفير الخدمات والمراقق وحسن الأداء والتنمية الإدارية.

٦. يتم تشكيل مجلس أعلى لقيادة أمن ودفاع حضر موت ويكون حاكم حضر موت هو القائد الأعلى لمجلس قيادة الأمن والدفاع ويكون عضوا في هذا المجلس رئيس الحكومة ووزير الأمن الداخلي ووزير العدل والنائب العام والمحامي العام ورؤساء القطاعات الأمنية في حضر موت ، ويختص المجلس بتحقيق وسائل الأمن والسكينة في الإقليم ومواجهة الكوارث والأزمات، ومسؤولية الإشراف على القطاعات الأمنية المختلفة وتنظيم أعمالها وسبل التعاون فيما بينهما من أجل حفظ النظام والأمن والآداب العامة وحماية المواطنين وصيانة حرياتهم وحقوقهم، ويكون مسئولا مباشرا عن أعمال الشرطة والأمن الداخلي في الإقليم والأمن الوطني وطرق النقل الإقليمية وأمن المنافذ والموانئ والطرق التي تقع ضمن حدود حضر موت الإدارية.

٧. السلطة القضائية في حضر موت مستقلة وأعضاؤها مستقلون غير قابلون للعزل ، ولا سلطان عليهم في عملهم لغير نصوص الشريعة وصريح القانون.

٨. تتكون السلطة القضائية في حضر موت من مجلس القضاء العالي والمحكمة العليا ومحكمة الاستئناف والمحاكم بمختلف درجاتها وأنوعها وهيئاتها واختصاصاتها والنيابة والادعاء العام والتحقيق والمحامي العام والتفتيش القضائي.

٩. يُنشئ في حضر موت معهدا متخصصا لتأهيل القضاة وتدريبهم يسمى المعهد العالي للقضاء، ويمنح الشهادات العليا للمتخرجين بأنواعها ( الدبلوم والليسانس والدكتوراه)، ويعمل على اختيار الأكفاء لمزاولة القضاء والنيابة، ويقوم بالتدريس في المعهد أساتذة القانون والقضاء والشريعة.

١٠. تنشئ في حضر موت المفوضية المستقلة للانتخابات والاستفتاء وتكون هي الجهة المختصة والوحيدة في إدارة الاستفتاء والانتخابات في حضر موت وبما وجد الحضارمة في المهاجر والشتات.

١١. تنشئ الهيئة الحضرية العليا للثروات والموارد الطبيعية والسيادية والطاقة وتتولى وضع الدراسات المتخصصة للاستغلال الأمثل لجميع الثروات والموارد، وتطوير جميع قطاعاتها ومنشآتها والأجهزة المرتبطة بها ، كما تتولى تنظيم وترتيب وتعويض وتسوية وتصفية العقود القائمة لثروات النفط والغاز والطاقة والكهرباء والمياه.

رؤية مقدمة من العصبة الحضرية في الذكرى 46 لاحتلال حضر موت من قبل الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني



١٢. تنشئ في كل ولايات حضرموت دواوين لقضاء ورد المظالم ويشكل أعضاؤها من القضاة والحكماء والوجهاء.

١٣. تُنشئ الهيئة العامة للموانئ والمطارات والمنافذ كهيئة حضرمية سيادية عليا تتولى مهام تطوير المواني والمطارات والمنافذ وفتح مجالات أوسع للاستثمار فيها وتنشيط الحركة السياحية والتجارية والاقتصادية من خلال الترخيص المباشر لشركات وطنية وأجنبية لنقل المسافرين والبضائع والسلع من وإلى مطارات وموانئ ومنافذ حضرموت المختلفة.

### (4-6) بناء الاقتصاد والسياسة المالية

١. يقوم الاقتصاد في حضرموت على حرية ممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية، وكفالة الأشكال المختلفة للملكية، وهدفه التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج، ورفع مستوى المعيشة، والقضاء على البطالة وزيادة فرص العمل والحفاظ على حقوق أصحاب العمل و العمال وضمان الحد الأدنى للأجور، وتحقيق الرخاء لمواطني الإقليم وكل من يعيش فيه، وفتح الفرص وتنويعها للحد من الهجرة والاغتراب.
٢. مراعاة مصالح سكان الوحدات الإدارية التي تمتلك الثروات، وجبر أي أضرار تلحق بهم من جراء عمليات التنقيب أو استخراج الثروات، أو عمليات النقل والتصنيع ، سواء كانت الإضرار اقتصادية أو اجتماعية أو صحية أو بيئية، ومنحهم التعويض العادل والفوري ، وإعطائهم أولوية العمل والتوظيف والاستثمار في تلك القطاعات والأجهزة.
٣. تشجيع الاستثمار وحماية المستثمرين وتسهيل كافة الإجراءات المنظمة للاستثمار وتشجيع رؤوس الأموال الخاصة على الاستثمار في مختلف مجالات، وتمنح التسهيلات لعودة المستثمرين الحضارمة أفراداً أو منشآت، وفتح فرص متعددة في المجالات المحتركة كالاتصالات وتقنية المعلومات والصناعة البترولية والطاقة والنقل والشحن الجوي والبحري.
٤. لا يحق منح امتياز أو استثمار مورد من موارد حضرموت، أو احد المرافق العامة إلا بقانون ولفترة محددة، ولا يحق التنازل عن الموارد أو المرافق العامة في حضرموت أو جزء منها لأي جهة كانت ولو على سبيل المشاركة إلا باستفتاء أبناء حضرموت.
٥. لا يحق عقد القروض ، أو الارتباط بالتزامات يترتب عليها إنفاق مبالغ من خزينة

رؤية مقدمة من العصبة الحضرمية في الذكرى 46 لاحتلال حضرموت من قبل الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني

حضر موت لسنوات مقبلة إلا باستفتاء .

٦ . تلتزم السلطات في حضر موت بالنفقات المترتبة على إدارتها ومسؤوليتها على مؤسساتها في مختلف مجالاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية والأمنية .

٧ . العائدات والإيرادات والضرائب والرسوم التي يتم مناصفتها بين الإقليم وبين الدولة الاتحادية هي:

أ - الجمارك والضرائب والرسوم على جميع الواردات من موانئ الإقليم ومطاراته ومنافذه البرية .

ب - الضرائب والرسوم على نقل البضائع .

ت - عائدات موانئ الإقليم ومطاراته ومنافذه البرية وجميع رسوم الخدمات المتعلقة بها .

ث - الضرائب والرسوم على الصادرات للخارج من موانئ ومطارات ومنافذ الإقليم .

٨ . العائدات والإيرادات و الضرائب والرسوم التي تعود لحضر موت بالكامل هي:

ج - الضريبة على المركبات ورسوم الخدمات المتعلقة بها .

ح - ضريبة ورسوم الأراضي والعقار .

خ - ضريبة ورسوم المنتجات و الثروات بمختلف أنواعها .

د - واردات الزكاة والدخل .

ذ - رسوم الخدمات .

ر - ضرائب ورسوم السجلات والتراخيص وممارسة الأنشطة

ز - رسوم السياحة .

س - رسوم الدمغة .

ش - أي ضرائب ورسوم أخرى لم تخصص للدولة الاتحادية .

٩ . ييتم توزيع عائدات وإيرادات الثروات المستخرجة من النفط والغاز والمعادن الثمينة

الأخرى ومن مصادر المياه والطاقة الكهربائية بواقع ٧٥٪ لحضر موت ، و ٢٥٪ للدولة

الاتحادية وبعد موافقة شعب حضر موت على ذلك .

١٠ . تتكون عائدات وإيرادات حضر موت في الموازنة العامة مما يلي:

أ - عائدات وإيرادات الضرائب والرسوم المحصلة في حدود حضر موت بحسب

النسبة المنصوص عليها

ب - ٧٥٪ من عائدات وإيرادات الثروات المستخرجة من النفط والغاز والمعادن الثمينة

رؤية مقدمة من العصبة الحضرية في الذكرى 46 لاحتلال حضر موت من قبل الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني

الأخرى ومن مصادر المياه والطاقة الكهربائية.

ت- حصة الإقليم من ميزانية الدولة الاتحادية.

ث- المنح والمساعدات المقدمة من الدولة الاتحادية لحضرموت.

ج- المنح والمساعدات الخارجية المقدمة بشكل مباشر لحضرموت.

ح- عوائد استثمارات حضرموت ومشاريعه سواء داخل حدوده الإدارية أو خارجها .

خ- أملاك حضرموت الاستثمارية .

١١. يخصص في الميزانية السنوية مبالغ من الإيرادات للإنفاق على مشروعات الإنشاء والتعمير والأمن الداخلي والشؤون الاجتماعية والتعليم والصحة والرياضة والثقافة والبحث العلمي حسب الحاجة والأولية، ويجوز للسلطات في حضرموت إنشاء صناديق خاصة لهذه الأغراض.

## (5-6) العلاقات الخارجية

١. بناء علاقات بناءة واستثنائية ومتميزة مع إخواننا وأشقائنا في اليمن والجنوب تقوم على المحبة والإخوة ومراعاة الجوار والعيش المشترك والتكامل الاقتصادي والتموي والاجتماعي والمحافظة عليها وتوطيدها من خلال السياسات والإجراءات وترسيخها وتعميقها في الأجيال ، ونبذ كل ما يؤدي للكراهية والعنصرية والعداء بين الشعوب، والحيولة دون تحميل الشعوب آثار الخلافات والاختلافات بين السلطات الحاكمة في حضرموت واليمن شماله وجنوبه مهما كانت تلك الخلافات ومبرراتها .

٢. إعادة تمتين وتوثيق العلاقات بين حضرموت وكلاً من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وإصلاح ما أفسدته الأنظمة المتعاقبة على حكم حضرموت بالقوة، وبناء علاقات تكاملية لتحقيق منظومة متكاملة من المكتسبات الاقتصادية والأمنية والتجارية والاجتماعية والخدمية.

٣. احترام الاتفاقيات الدولية التي وقعت بين الجمهورية اليمنية وكل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وخصوصاً تلك التي مست بشكل مباشر حدود حضرموت مع هذين البلدين الشقيقين وأمنهما ووحدة أراضيها .

٤. فتح مقرات للبعثات والملحقيات للدول المجاورة والصديقة والمنظمات الدولية في عاصمة حضرموت لتقديم الخدمات القنصلية والتعليمية والصحية والتجارية والسياحية.

٥. المحافظة على المشاريع التنموية والإستراتيجية في حضرموت والتي تعود آثارها الإيجابية على المواطن في شمال اليمن أو جنوبه بعد مراجعتها وتقنينها وتدقيقها من قبل سلطات حضرموت بشكل يحفظ استدامتها ولا يعود بالضرر على حضرموت وأهلها.

...



## (7) الضمانات

٦. إصدار قرار أممي ملزم للأطراف بمخرجات التفاوض وتثبيت حق تقرير المصير لشعب حضرموت، واللجوء للتحكيم الدولي لفض المنازعات.
٧. تحديد سقف زمني لانتهاء الفترة الانتقالية.
٨. إنشاء محكمة عليا عربية مستقلة ومحيدة للبت والفصل في النزاعات أثناء الفترة الانتقالية وتكون أحكامها ملزمة .
٩. إصدار قرار من مجلس الأمن باستخدام القوة ضد أي طرف يعرقل أو يمتنع عن تنفيذ المخرجات.
١٠. تشكيل فريق دولي يشرف على نقل الصلاحيات والسلطات من الدولة المركزية إلى حضرموت.
١١. إنشاء قوات عربية وإسلامية للتدخل السريع لحفظ السلام وحماية المدنيين عند استخدام أي طرف للقوة.

العصبة الحضرية - مركز المعلومات والتوثيق - حضرموت المكلا